

تنمية القدرات المؤسسية لإيجاد بيئة مواتية لإدارة الطلب على المياه في البحرين

أهداف التنمية المستدامة



المناطق

مملكة البحرين

جهات التمويل

وحدة إدارة موارد المياه بالهيئة الوطنية للنفط والغاز، مملكة البحرين

قيمة التمويل

135,994 دولار أمريكي

المدة الزمنية

من 4 يوليو 2021 حتى 31 ديسمبر 2023

المستفيدون

المواطنون والمقيمون في البحرين

الأهداف

تعزيز قدرة مجلس الموارد المائية في مملكة البحرين على أداء دوره، ويشمل ذلك تعزيز قدرات التنسيق والتعاون بين جميع الدوائر والمؤسسات والوكالات الحكومية المسؤولة عن إدارة المياه أو المساهمة فيها. وتتمثل إحدى نقاط الانطلاق الرئيسية لتنمية القدرات في تزويد المؤسسات المعنية بالوسائل اللازمة من أجل:

- رصد الموارد المائية وتقييمها.
- إنتاج المعلومات والمعرفة باستخدام الأدوات والنماذج التحليلية المناسبة.
- تقديم الأدلة لدعم عمليات صنع القرار.

إلى تهيئة بيئة مواتية لإدارة الطلب على المياه. إذ تعاني المملكة حاليًا من الإجهاد المائي حيث إن موارد المياه العذبة التي تمتلكها هي الأقل في العالم، إضافةً إلى عدم وجود مسطحات مائية دائمة. ويبلغ متوسط هطول الأمطار السنوي 83 ملم، في حين يبلغ متوسط التبخر السنوي 1,850 ملم (منظمة الأغذية والزراعة، 2020).

تسبب هذه الظروف عجزًا كبيرًا في الميزانية المائية يؤدي بدوره إلى غياب نُظم مياه سطحية دائمة. ويُقدَّر حاليًا معدل استخراج المياه الجوفية لتلبية الطلبات الزراعية والبلدية بضعف العائد الآمن المُوصى به. وبالتالي، توقفت الينابيع الطبيعية عن التدفق بسبب الانخفاض الحاد في منسوب المياه. كما أن مستوى الملوحة أخذ في الارتفاع، مما أدى إلى زيادة المخاوف من أنها ستصل قريبًا إلى مستوى ملوحة مياه البحر أو مناطق المياه المالحة الأساسية. كذلك انخفض توافر المياه العذبة بسبب مجموعة من العوامل التي تشمل النمو السكاني والاقتصادي السريع والاقتصادي والتحوّلات الاجتماعية وأثار تغيّر المناخ.

ومن أجل التغلّب على القيود التي يفرضها فقر المياه على التنمية، تستثمر المملكة بكثافة في تطوير واستخدام موارد المياه غير التقليدية. ومع ذلك، فإن استخدام **موارد المياه غير التقليدية** على أنه حل جانبي لا يعتبر في حد ذاته كافيًا ولا مستدامًا على المدى الطويل. وتُعدّ المتطلبات المالية ومتطلبات الطاقة، إلى جانب العوامل البيئية الخارجية، من الدوافع الرئيسية للعمل المستمر في المملكة من أجل تعزيز المسؤولية حول المياه وكفاءتها والحفاظ عليها.



تمتلك مملكة البحرين أقل موارد المياه العذبة في العالم.

نُبذة عامة

نفذت مملكة البحرين، من خلال وزارة النفط، مشروعًا ممولًا من **صندوق المناخ الأخضر**، وذلك لطوير قطاع مياه قادر على التكيف مع التغيّر المناخي. وتضمنت أهداف المشروع تطوير القدرات في مجال الإدارة المتكاملة للموارد المائية بوصفه جزءًا من الجهود التي تهدف



تواصل مملكة البحرين تنفيذ مبادرات رئيسية لتعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه.



يدعم إكبا الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز مجلس الموارد المائية.

المخرجات

دعم إكبا، من خلال هذا المشروع، مجلس الموارد المائية في إيجاد بيئة مواتية للمسؤولية المائية وكفاءتها والحفاظ عليها في جميع القطاعات؛ وتحديث المهام والوظائف المسندة إلى أجهزة مجلس الموارد المائية، بما في ذلك دوره في صياغة السياسات؛ وإدارة أخطار المناخ؛ وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي ومعالجتها وإعادة استخدامها. وسيساعد ذلك مجلس الموارد المائية على تحقيق أهداف الاستراتيجية الوطنية للمياه 2030، بهدف حماية وتطوير الموارد المائية للاستخدام الحالي والأجيال القادمة.

التوجهات المستقبلية

تُنفذ مملكة البحرين، بالتعاون مع صندوق المناخ الأخضر، مبادرات رئيسية تهدف إلى تعزيز القدرة على التكيف مع تغيّر المناخ في قطاع المياه، بما في ذلك نمذجة آثار تغيّر المناخ على موارد المياه العذبة، وإرشادات لتجميع مياه الأمطار، واستخدام المياه الرمادية، وإجراءات ممارسات وأساليب توفير المياه في المنازل والمزارع، وإنشاء منصة مناخية ومائية تخدم جميع القطاعات والمؤسسات الحكومية المعنية بالمياه في المملكة.

إن إكبا على استعداد لتعزيز هذا التعاون مع صندوق المناخ الأخضر، وإتاحة الفرص لدعم الجهود المماثلة التي تبذلها بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مواجهة تحديات التغير المناخي.

ولا يزال إكبا ملتزماً بالمساهمة في ضمان الأمن المائي في المنطقة وخارجها وتوحيد الجهود مع مختلف الشركاء لتحقيق هذا الهدف.

الأنشطة

قدّم إكبا الدعم لتعزيز مجلس الموارد المائية من خلال: تقييم نطاق تطوير القدرات المطلوبة، ووضع خطة لتنمية القدرات، ودعم وزارة النفط لتنفيذ خطة تنمية القدرات. وأجرى إكبا تقديراً لتحديد قدرة الدوائر الحكومية على تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه، والثغرات المتعلقة بها في الإطار المؤسسي. وفي وقت لاحق، نُفّذ المركز مراجعة للسياسات والجوانب القانونية لوظائف السياسات والأجهزة الفنية لمجلس الموارد المائية، بما فيها اللجنة الاستشارية الفنية واللجان الفرعية.

وما أن أُنجز إكبا هذه المهام حتى أعدّ خطة لتنمية قدرات الإدارة المتكاملة لموارد المياه وقدّم أنشطة تدريبية لمجلس الموارد المائية والهيئات الحكومية المعنية. ثم وُضعت توصيات لتعزيز مجلس الموارد المائية، إلى جانب وثيقة استراتيجية لمجلس الموارد المائية وأجهزته.

يُعدّ إكبا حالياً ثلاث دورات تدريبية لسد الثغرات المحددة في القدرات المؤسسية والفردية لتنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه.

نبذة عن إكبا

المركز الدولي للزراعة الملحية (إكبا) هو مركز فريد من نوعه في العالم مُختص في البحوث الزراعية التطبيقية، وينصب تركيزه على المناطق الهامشية التي يعيش فيها حوالي 1,7 مليار شخص. ويعمل المركز على تحديد واختبار وتقديم المحاصيل والتقنيات ذات الكفاءة في استخدام الموارد والذكية مناخياً والتي تتناسب بشكل أفضل مع المناطق المختلفة المتأثرة بالملوحة وندرة المياه والجفاف، ويساعد إكبا، من خلال أعماله، على تحسين مستوى الأمن الغذائي ومصادر المعيشة لبعض المجتمعات الريفية الأشد فقراً حول العالم.